

المجلة العربية السعودية

# جامعة الرياض



University of Riyadh  
RIYAD, SAUDI ARABIA

Department of

No.

Copyright © King Saud University

١٥٥  
مكتبة - جامعة الرياض

King Saud University

ادارة

التاريخ

الرقم Date



جامعة الملك سعود

1957

٥٦٠٠



٢١٦٦  
النصير في القصر ، لعمرو بن يوسف . كان حيا قبل سنة  
١٠٧٥ هـ . ككتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا  
ن ع

٢٢٥٠٦٢٣ اسم  
٢٥٠  
٢٢٥

٥٦٠٠  
نسخة جيدة ، خطها تعليق مقروء ، بأولها فائدة  
في ورقتين

١٠٠ العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله  
بـ تاريخ النسخة الرسالة المصرية

Copyright © King Saud University

١٦٨٩  
٥١٤١٥/١٢/٢





07..



قوله اي بملاحظة قيد المعية في تحقق التبعية

قوله وبه الضم فيه عائد الى ما ذكره فانه قيد المعية ملاحظ في تحقق  
التبعية مع ملاحظة الشرط الاخر المحقق للتبعية وهو الارتزاق  
في مسألة الجندی الخ بان اي ظهر جواب حادثة جزيرة كريد  
سنة ثمانين والـ كريد بكسر الكاف العجمية وهي الخ وهي  
جزيرة اقريطش وهي جزيرة منبجة رصينة الخ

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
الرقم: ٥٦٠٠ ١٣٥٩ هـ  
العنوان: النصير في القصر  
المؤلف: محمد بن يوسف  
تاريخ النسخ: ١٠٧٥ هـ  
اسم النسخ: ٥  
عدد الأوراق: ٥  
ملاحظات:

قوله واستاجر واستوداين واستاذ قوله حادثة كريد بكسر الكاف العجمية  
جزيرة منبجة رصينة شتملة على عدة قلاع حصينة وقرى كثيرة ومن جملة  
القلاع مدينة خانية ومدينة رستم ومدينة كبرى تعرف بقندية وهي  
دقانة ايام <sup>الفارسي</sup> السلطان المرحوم الميرزا ابراهيم خان القشمانى <sup>خجندى</sup> حيث الى  
هذه الجزيرة مع له وزيره المسمى يوسف باشا السلطان فتح الله تعالى  
عليهم في السنة ١١٠٠ واستمرت المحاربة والمحصنة كسيرة عديدة فكانت  
في السنة الاولى فتح مدينة خانية مع اعمالها ونصب سلطان فيها وجعل كنائسها  
واليا وقاضيا وعين جيشها ودون دواوينها وفي السنة الثانية  
فتح الله تعالى عليهم مدينة رستم مع اقطاعها ونصب فيها السلطان  
ايضا واليا وقاضيا وعسكر متنوعة ثم ذهب الجيش الى جهة قندية  
فلم يتيسر لهم فتحها لمسانتها ووصول المدد اليها من طرف العدو من جانب  
البحر فلم يقدروا على استخلاصها من يد الا فرنج وكما انكسروا اظفار الامة  
عرض مانع من فتحها فمضت سنون على هذه الحالة ونواقلعة بازائها  
فقد للمحافظة والمحافظة تارة والمقاتلة اخرى وتوطنوا في تلك القلعة  
من اطباء ومقاتلين واستنكروا اولاد واولاد الكور كرك البكية حاكم وجوامع  
من طرف السلطان على جميع بلاد الجزيرة ونواحيها متمكن في تلك القلعة من ذلك  
بالحج بالجدية والولاء الموجودون في سائر قلاع الجزيرة وان كانوا مواليين تلك الاماكن  
قلاع الكوفة قبل السلطان لكنهم متقادون للوزير البكية ماسورون بذلك فنفقوا  
التي لم تؤخذ جميع قلاع كريد ونواحيها غير قندية فانها بقيت في ايدي الا فرنج  
منهم مقدار خمس وعشرين سنة ثم جاء الوزير الاعظم من قبل السلطان  
فوزلوا خيرا لاجل  
المحاربة



فخاصها مقدار ثلاث سنين صيفها وشتائها من غير فتور ففقهها  
وقبل مجيئه كانوا مقاتلين تارة ومخافطين اخرى وجاء عسكر  
الكفار مرتين حتى انه في مرة استولى على مخيم المسلمين فخلع  
٣٣ وحانه انكسار شوكة الاسلام لولا انه تدارك الله بمنزلة عيانيته  
وفضله ولما كان الامر على ما ذكرنا وقع السؤال وهو بانه العسكر  
هل يجوز له قصر الصلاة هل يجب عليه الاتمام الصلاة ام يجوز له  
قصرها فافتي المفتي محمد افندي المعروف بالبيروني بعدم  
وجوب الاتمام سواء كان العسكر بازاء العدو او في سائر  
القتال اما الذين هم بازاء العدو فلكونهم بين القرار والفرار  
وان كانت الشوكة لنا لاحتمال وصول المدد للعدو سواء عليهم  
اكانوا في المدينة ام في الصحراء وسواء قاتلوا او رابطوا واما  
الذين هم في سائر القلاع فلعدم تمكنهم من القرار مع انهم  
الكبيش الكبير وهو محتمل في كل آفة ولانهم متمكنون بامر السلطان  
لا باختيارهم ولكونهم تابعين للوزير مرتزقين منه وافتي رجل  
من الفقهاء مسمى بحسن افندي كان اماما في جامع يعرف بجامع  
قره موسى بعدم جواز القصر لعسكر كريد سواء كانوا بازاء  
العدو ومستوطنين في سائر القلاع فخالفا للمفتي فاستفتوا  
من طرف مصر فآلف مفتيها المفتي الحنفى عمر اغا بن الامير يوسف  
افندي رسالة في ذلك سماها النهر في القصر وافق

فيها

فيها راي المفتي محمد افندي الشيرازي سماها النهر في القصر  
والذي جمع اليه شارح رحمه الله قول ثالث مفقود ومحتمل  
لكونه محل المولى وهو الذي يلغى الافتاء به لانه اجند  
الساكنين في سائر القلاع وان كانوا تابعين للوزير  
الكبير الذي هو بازاء العدو لكنهم ليسوا معه فتصريحه  
اقامتهم وان لم تصح في المتنوع فكتبه خلاف اجند الذين مع الوزير الكبير

وهذه صورة الرسالة المصدرة بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله على ما يقبل المشركين لاظهار الدين القويم المتين وصلاحه على  
رسوله المجاهد واله وصحبه ذوى الشواهد اما بعد فقد سألني  
بعض المستغلين بالعلم في الحنفية ممن ساءوا كبريا للمغازاة والمراعاة  
بما وذكروا ان بعض علماء الحنفية قال يلزم عسكر كريد قصر الصلاة  
وخالفه شخص حنفى من اهل العلم قائلا يلزم عسكرها اتماها فسالته  
عن كيفية افعال انها جزيرة يحيط البحر بجميع جوانبها وهي مشتملة على  
ثلاثة قلاع حصينة على البحر في جهة من جهاتها ثم تمكن عسكر المسلمين  
من الجزيرة واستولوا على جميع قراها وبعض القلاع المحتوية على ابنية  
هي مقدار الحد وعين في كل واحدة قاض وجعلت كتابتها باجماع وتزل  
عسكر المسلمين فيها فامر السلطان بضره الله تعالى بعضهم بالاستيطان  
ثمة فاستوطنوها ثم بنى بالجزيرة قلعة وجامع بها لكن كدما وفيها ظلم يكن  
حصينة وقلعة اخرى صغيرة وبنى اعيان العسكر في الجزيرة بناء بالحجر  
بازاء قلاع الكفرة التي لم تؤخذ منهم واتخذوا لهم محلات مصنوعة من  
الخشب بحيث لا تمكث سنين ونزلوا فيها لاجل الحاربة واتخذوا جميع

وبعض  
من

وهو المفهوم  
من رد البحار  
لانه قيد الحق  
وهو القصر  
والذهب الصريح  
فاشتم هذا الخبر



وحوادث وحامات من ذلك حتى صارت تلك الأماكن مقدار مدينة لكن بقي  
في أيدي العربيين أربع قلاع منها قلعة قندير وهي أعظم قلاع كريد وتمدهم  
الكفار بما يحتاجون إليه من جهة المدينة وكل قليل لهم الكفرة عليهم حتى أن  
في مرة فر المسلمون من تلك الأماكن ولولا لطف الله العزيز تداركهم لحصل ما  
حصل وإن أهل القرى المذكورة وإن كانوا تحت قهر المسلمين فهم على كفرهم  
والمسلمون حريصون على سائر جهات الجزيرة خشية أن الكفار يحملون عليهم  
في المراكب ويلقونهم على الجزيرة <sup>فهم</sup> فيمحقون على المسلمين في حين غفلة ولذا  
هم في غاية الاحتراز من محاربتهم وموالة الرعية معهم أن ظنوا قوتهم  
هذا حاصل حال الجزيرة قاي المقاليتين أحق بالاتباع أو نحو هذا  
برسالة فنطق لسان الحال بأني مشغول البال في شدة أهل الفتنة والكذب  
الجهال كيف لا يظن منهم ذوق قليل وقمة الخمر ما قد كان يحسنه والجاهلون  
لاهل العلم أعداء ونشكرونا حيث كفانا أمرهم وإن لم يبري كبرهم  
في خرم فيقطع دابرهم لكن لما كانت إجابة السائل مطلوبة في استنهام المسائل  
جمعت نبرة وسميتها الضمير في القصر فقلت <sup>استعينا بالله تعالى</sup>  
أعلم أن هذه الجزيرة صارت دار إسلام حيث أجرى فيها <sup>الحكام المسلمين</sup> وإن لم ينقطع الكفار  
منها والله الحمد والمثني على فضلة المسلمين ويشهد لما قلناه ما صرح به في  
الدرر والغرر قايلا دار الحرب تصير دار إسلام بأجراء أحكام الإسلام فيها  
كإقامة الحجج والأعياد وإن بقي فيها كافرا أصلي ولم تنصل ببارك الله  
أقول هذا باجماعهم ظاهر مشعر بأنه يحتاج لأجراء جميع  
أحكام الإسلام لصيرورة الدار دار إسلام ومقتضاه أنما إذا كانت مشتملة  
على قرية لا مضر فيها نصح به الجمجمة لا يكون دار إسلام وينبغي أن لا يكون  
مراد أو عليه يجوز أن يقال أراد بالأحكام الغالب منها وفي التاتارخانية  
إذا سلم أهل مدينة من دار الحرب صارت دار إسلام سواء أقيم فيها  
أحكام الإسلام أم لا بل قوله صارت دار إسلام حين السلم أصح في أنها  
تصير كذلك قبل إجراء شيء منها والفرق بين هذا وما قبله أنه في الأول

لما نزل المسلمون بأمر منهم يحتاج إلى إقامة أحكامنا لصيرورة الدار دار إسلام  
بما أقيم فيها وفي كتابي لما أسلم أهلها باختيارهم وانحى الكفر منها صارت  
دار إسلام تبعاً لهم قبل أن تقام فيها أحكام الإسلام ثم أقول لا يلزم من  
صيرورتها دار إسلام إتمام الصلاة فيها إذ بينهما عموم وجنوس فمن  
وجه من حيث التحقيق ببيان أنهما يجتمعان وذلك إذا نوى مدة الإقامة  
في مصر أو قرية بدارنايم وينفرد كل منهما فيما إذا نوى الإقامة في المخارة بدارنا  
بعد سيره ثلاثاً في وطنه فإنه لا يتم وفيما إذا نوى ذلك مسلم دخل بآمان  
دار الحرب فإنه يتم وقد تقر في كلام أصحابنا أن المسافر يلزمه الإتمام  
بدخول وطنه أو بنية الرجوع إليه قبل أن يسير ثلاثاً ولو بالمخارة أو بنية  
الإقامة خمسة عشر يوماً في قرية أو مصر أو حداً وفي قريتين أو مصرين نوى  
المبيت باحدهما على التيقين بشرط دخوله فيه أولاً أو بنية متنوعة الإقامة  
أن كان تابعا كالجند مع الأمير الذي رزقه منه في موضع يمكنه الإقامة با  
ختيار نفسه فلو نوى الإقامة بمصر أو قرية محاصراً لا يصير مقيماً إذا خالاه  
أما القرار والغارنا في غزيمته ومن ثمة صرح في عامة المختبرات التي منها  
الهداية بأنه إذا دخل العسكر أرضاً حرب فبنوا الإقامة بها قصر وأجر  
الصلاة وكذا أي يقصرون إذا حاصروا فيها مدينة أو حصناً واللفظ للهداية  
وفي لطايف الأشارات هذا عند أبي حنيفة ومحمد وفي المختبرات وغيره هو  
الأصح وفي السحر لا فرق بين ما إذا كانت الشركة والقوة لهم أم لا وسواء  
كانوا مشغولين بالقتال أو المحاصرة ولا فرق فيها بين ما إذا كانت للحجج  
أو المدينة وسواء نزلوا في الخيام أو الأبنية وفي الخاتمة عدم بنية  
الإقامة ببيتهم ظاهر الرواية فإن قلت المحدث عنه العسكر المحاصر  
من المسلمين وما صدقت به في سطور دخولهم فلا فائدة في الاستشهاد  
به لما أنت بصدده قلت حيث لم تصح بنية الإقامة منهم قبل صيرور المحاصرة  
ثمة يعلم عدم صحتهما فيما نحن بالهوى ولا يذهب عليك أن العلة في ذلك  
لعدم صلاحية الدار للإقامة بدليل جوازها من المسلم الداخل فيها بآمان



بل كونهم لا يتمكنون من الاقامة باختيارهم من محاربي الكفرة وان محاربتهم  
 قبل وقوعها ترك منزلة المحقة بقربية ان الشوكة لهم ثمة وعند  
 ابي يوسف اذا نزلوا بيوت المدينة اتوا في الحجام لا كذا في كثير من المتبادر  
 والفرق ان الابنية محل للاقامة والصحر اخلاء كذا في التا تاريخا نية وفيها  
 عنه اذا استولى العسكر ونزلوا بساتينهم وكرهم والمسلمين  
 منعة وشوكة فاجتمعوا على الاقامة خمسة عشر يوما اقول  
 صريحه باشتراط الشوكة ليس بقيد زائد على ما سبق فان نزلهم في بيوتهم  
 المدينة يبني عنها لكن صحة الاكمال في البساتين والكرهم من السابق  
 اللهم الا ان يقال الحق ذلك بالبيوت لقربها منها فان ما قرب الشيء  
 قد يعطى حجة وفي غير كتاب صرح بان عند غرضية الاقامة منهم اذا  
 كانت الشوكة والمنفعة لهم قال في البداية وجه قوله ان الشوكة اذا  
 كانت لهم يقع الامر عن ارجاع العدد اياهم فيمكنهم القرار ظاهره فالا  
 صادف محلها فصحت اقول افاد اطلاقه ان ذلك يصح منهم ولو في الاجنية والفسا  
 عنده لكن يرد عليه ما في النيات من ان العسكر لو حاصروا اهل الاجنية والفسا  
 لم يصيروا مقبضين بنية الاقامة سواء نزلوا بساتينهم واجبتهم بالاجماع  
 لان هذا لا بعد للاقامة ف يجوز ان يكون مراده اجماع غير زفرا وان قوله هذا  
 لما لم يكن راجحا في المذهب نزل منزلة العدم ويرشد لواقعية هم في بعض  
 الكتب عما ذكر عنه بروي بل عجم واكذا عفا قد مناه عن الثاني ايضا وهذا  
 مشعر بان السابق ليس مذهبا لهما وعليه يتحمل ان مذهبها كالامام  
 والثالث لا يقال بكل على دعوى الاجماع ايضا ان ابا يوسف  
 يعتبر بنية الاقامة في نحو الاجنية وقوله هو الاعم وعليه الفتوى  
 لانا نقول اعتباره ذلك من اهلها ولو فرض انهم منهم فقصدهم  
 بالاقامة فيها انما هو الى اتمام مرادهم كرفع شرهم وفي البداية يستدل  
 وعلل المذهب بقوله ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه  
 رجلا ساله فقال نطيل الشواء في ارض الحرب قال صل ركعتين حتى

ترجع الى اهلك ولا بنية الاقامة بنية القرار فانما تصح في محل صالح للقرار  
 ودار الحرب ليست قرارا للمسلمين المحاربين لجواز ان يصح برعهم العدو  
 ساعة ف ساعة لقوة نظير لهم لان القتال شجال او ينفذ لهم في السلمة  
 حيلة لان الحرب خدعة فلم تصادف محلها فلفت ولا غرضهم في المكث هناك  
 فتح الحصن وانه التوطن وتوهم انفتاح الحصن في كل ساعة قائم فلا تحقق  
 بنية الاقامة خمسة عشر يوما وفي فتح القدر علة له بان مجرد بنية الاقامة  
 لانتم علة في ثبوت حكم حكم الاقامة كما في المفاضة فكانت البلد من دار الحرب  
 قبل الفتح في حق اهل العسكر كما لمفاضة من جهة انها ليست بموضع اقامة  
 قبل الفتح لانهم بين ان ينهزموا فيغروا او يهزموا فيغروا فالحال هذه مبطله  
 عزيمتهم لانهم مع تلك الغزوة موطنون انفسهم على انهم ان هزموا قبل تمام  
 خمسة عشر يوما وهو امر يجوز لم يقتضوا وهذا معنى قيام التردد في الاقامة  
 فلم تقطع النية عليها ولا بد في تحقق حقيقة النية من قطع القصد وان  
 كانت الشوكة لهم لان احتمال وصول المدد للعدو وجود مكيدة من القليل  
 يهزم بها الكثرة قائم وذلك يمنع قطع القصد وبهذا يصدق تعليل ابي يوسف  
 لصحته اذا كانوا في البيوت المدرا لان كانوا في بيوت الاجنية لان مجرد بنية  
 المدر ليست علة ثبوت الاقامة بل مع النية ولم تقطع اقول بل وتعليل زفر ايضا  
 لصحة ان كانت الشوكة لهم كما هو مفاد قوله لوجود مكيدة في هذا حكم العسكر  
 المقاتلين والمحاصرين وبه تحققت ان العسكر الذي على هذه الصفة في خربة كريد  
 وان تولوا في البيوت وكانت الشوكة لهم لا تصح بنية الاقامة منهم بل يختم عليهم قصر  
 الغرض الرباعي بالاشبهة في ذلك اصلا واما حكم ما اذا غلب المسلمون على مدينة او  
 غزوا على ان يقيموا فيها مدة الاقامة فصاعدا فقد افاده في التجنيس كغيره  
 بقوله عسكر المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا على مدنية ان اتخذوها دارا يتو  
 الصلاة وان لم يتخذوها دارا ولكن ارادوا الاقامة بها شبرا فافكر فانهم يقيمون  
 لانها في الوجه الثاني بقيت دار حرب وهم كاربون فيها اقول قد استنفدت ما  
 قد منها ان دار الحرب في حق الغزاة كالمفاضة فلا تصح بنية اقامتهم بها ووجه كونهم



ان غلبتهم عليها ليست ثابتة على اليقين واقامتهم عليها المدة المذكورة  
وان طال انما هي للسعي في ازالة ما يوجب رجوعهم للحاربة فلم لم يكن  
عدم حرايتهم محققا لحصول كانت حرايتهم باقية لان الحاربة متصلة فيهم  
فتصحب حتى يتيقن زوالها ووجه كونهم ان اتخذوها دارا يمتنون انهم  
لا غلبوا عليها متيقنين زوالها ووجه صارت دارا اسلام فقصدهم استيطانها  
ظاهر في ان كونها صارت وطنها لهم فالانتم متحتم عليهم وانهم هم عليهم  
الكفار بعد لان هجومهم على وطن المسلمين غير موجب لقصر وبما قرناه  
ظهر الفرق بين الصوريين واما حكم ما اذا اسلم اهل المدينة فقيه  
تفصيل بينه في التاثير خاتمة حيث قال اذا اسلم اهل مدينة فدار  
اهل الحرب فقاتلهم المشركون فخرجوا منها ان قصدوا ميسرة السفر  
قصر او الا فلا فاعادوا الى مدنتهم ولم يكن المشركون تعرضوا  
لمدنتهم انما وافيا لانها وطنهم وهي دار اسلام حين اسلموا وان كان  
المشركون غلبوا على مدنتهم صارت دار حرب فانه يرجع المسلمون اليها  
وخلى المشركون عنها فانه اتخذوها دارا ومنزلا ولا يرجونها نصيب  
دار اسلام يمتنون الصلاة وان كانوا لا يريدون ان يتخذوها دارا ولكن  
يقيمون بها شهرتهم ثم يخرجون الى دار الاسلام يقصرون الصلاة فيها  
وقوله ولا يرجونها اي لا يرجونها الكفرة المدينة لو نريد ما قرناه في  
الوجه فانه عندهم رجاءهم العود لا يتحقق حقيقة الاقامة الاختيارية  
ثم ما تقر في عبارة هذين الكتابين فيما اذا اتخذها الجميع وطنا  
او لم يتخذها واما اذا استوطن البعض دون البعض فليس في  
كلامهما تعرض له والذير يظهر في اساليب وقوانين كلامهم انما ينبغي  
ان يقال انهم المستوطنون بحيث يقطع في العادة ثمة ان المسلمين  
لا يتخذونها الكفار ما يكون سببا لخرابهم في تلك الاماكن انما الصلاة  
وان قل المستوطنون بحيث انه لو لم يوجد في المسلمين في دفع شوكة الكفار

عنهم

عنهم لم يستطيعوا اقامة بذلك المحل قصر والصلوة لان محلهم حينئذ  
دار اقامة لوجود المانع من تحقيق الاقامة الاختيارية فليس لهم الاستيطان  
كلا نية وعلى هذا فالمستوطنون بقلع يقصرون الصلاة لان استطاعتهم  
بامر من سلطان لا باختيارهم ولو سلم انه باختيار منهم فهم بني القوار  
والقوار فانه بتقدير مغارة الكفر غير المستوطنين لم يتمكنوا من  
الاقامة لقلعتهم مادامت القلاع التي يابدي الكفار على حالها ثم رأت  
ما يؤيد كلامنا حيث علل في الزخيرة لدار الحرب ما يثبت دار اقامة  
بقوله لان الغلبة فيها لاهل الحرب فالظاهر انهم يقاتلون المسلمين  
والمسلمون لا يقاتلونهم لقلعتهم فيفرون فنية الاقامة لا تصادف  
محلها فلا يصح الاقامة ووجه التأييد انه جعل القلة سببا للقوار  
ورب عليه نية الاقامة لم تصادف محلها فلا تصح فكذلك ما ذكر  
وبهذا اتضح لك ان ما قاله بعض الحنفية الموجود من ان غلبة  
الكفار عليهم مجرد توهم لا اعتبار به هو محجب ما قام عنده من كثرة  
المسلمين بها يومئذ ولو تأمل في كلام الائمة ونفايلهم في هذه  
الثناء وفرايد الحال وما قلنا في ان قوة المستوطنين انما هو بمنا  
في انهم اليهم من غيرهم لم يقل ما قال كيف والمستوطنون على ما بلغني  
من كثير انهم بالنسبة للغير المستوطنين بقلع الكفر قليلون فلو  
انصرف عنهم من انهم اليهم من المسلمين لحصل بهم ما حصل ولا يسوغ  
للمفتن انكار قران الحال اذ دلالة الحال قوة ورجحان ما ليس  
للمقال والبيان قال المولى مصنفك وغيره من هنا تسميهم يقولون  
لسان الحال انطق من لسان المقال اذ لا مجال للكذب في دلالة الحال  
وله مساع في المقال هذا واما ما نقله في البناية عن جوامع الفقه  
بقوله ان يفر الى عسكر المسلمين الاقامة في موضع وطن فيه اهل الحرب  
صاروا مقيمين يعني فيتمون الصلاة فحذف على انهم دخلوا وطنهم بامان  
او مفرق قول ابي يوسف ثم رأت في الفتاوى ان لو كانت الجيعة ما يؤيد قولنا

في الكفار  
مر



حيث قال وعز ابن يوسف اذا كان هنا قوم مستوطنون يمكنهم  
التوصل بين اهلهم يصيرون مقيمين يعني فيما لو نزلوا الاقامة بدار الحرب  
فان قلت حيث حكمت بان جزيرة كريد صارت دار اسلام ولا تلام  
بين الدارية واتمام الصلاة واستشهدت لعدم الاتمام بما عذر الهداية  
وعزها وهو صريح فيما اذا كان ما ذكر في دار الحرب فهذا الاستشهاد  
لا يجديك قلت الاستشهاد من جهة فان العسكر المقاتل  
او المحاصر لا تصح نيته الاقامة منهم ولا فرق في ذلك بين كونهم في دارهم  
او دارنا ومن ثمة قال في العناية بعد قول الهداية وكذا الذي يقصرون  
ان حاصروا اهل البغي في دار الاسلام انما ذكروه وكان يعلم حكمه من  
حكم اهل الحرب لدفع ما عسى ان يتوهم ان نية الاقامة في دار الحرب انما  
لم تصح لانها منقطعة عن دار الاسلام فكانت كالمغارة بخلاف مدينة اهل  
البغي لانها في يد اهل الاسلام وكان ينبغي ان تصح النية وتقييد الهداية  
بقرينة المحاصرين لاهل البغي لكونهم في غير المصير بما يشهد بثبوت  
الاقامة لو كان عسكر اهل العدل في المصير يتوهم وبه صرح شيخنا  
في الفهرغين مسند لقل كفى قال في العناية هذا ليس بقيد حتى لو نزلوا  
مدينة اهل البغي وحاصروهم في الحصن لم تصح نيته لانه يثبتهم كالمغان عند  
المقصود فلا يثبت فيها قال في البناء بعد نقله قلت والامر كذا ذكره وقوله  
في الهداية لانه حالهم مبطل عن نيته بشير الى انه المحل وان كان حاله البنية لكن ثم مانع  
آخر وهم انما يقيمون لغرض فاذا حصل انزحوا فلا تكون نيته مستقرة والمولى لا  
مصنفا اشار الى ذاتي شرح الوقاية كغيره وقوله في لطايف الاشارات الاستدلال  
بالقرار والقرار لو بدد المصير فينقض صحة الاقامة بالحصن لكن ما اوردناه  
من امكان التردد بالنظر الى حصول غرضهم او ملهم يدل على عدم الاقامة عند الامام محمد

مطلقا

مطلقا غير سديد من جهة استدلاله بالقرار فيما ذكرناه الفرائض الحصى عند  
المضايقه بنحو الخدم محقق وانه في المحقق صدر كشرعية حيث اسقط قيد المصير  
في النقابة لا يقال كانه ينبغي ان يقول على قول من قال بالا تمام العمل وان كان محروما  
لونه الاحتياط وهو مطلوب في العبادات والصلاة اشرفها انتهى ما قاله المولى  
مصنفه ولا يخفى على العارف بقوانين الفقه انه الاخذ بالاقل اصولا وان  
المبني والمحرّم اذا اجتمعا فالحكم للمحرّم وهو المبيح على انه فيه عود الى الفريضة التي  
هي الاصل فانهم اقول — بربط الصلاة فرضت ابتداء ركعتيه ثم زيدت  
على المقيم فجلت اربعاً وبقيت في حق المسافر ركعتيه ولما لم يوجد ما يوجب  
الاتمام لزمه الايتاء بما عليه وهو الركعتان وثوابهما في حقه كثواب ظهر المقيم  
لانه الثواب في فضل العبد جميع ما عليه لا في عدد الركعات والمسافر انما يجمع ما  
عليه كالمقيم فكأنه كالجرح مع الظهر فانه لا فضل لظهر المقيم على فحجم ولذا اوجب  
القول بسقوط الاكمال فالركعتان في حقه حقا وعزيمة لا ندبا وخصه حتى  
اذا اكمل اربع بعد ما قرأ في اوليهما وقعد بعدهما مقدار الشهد فقد ارتكب  
الاساءة لما قال في المصنوع الا تمام اسائة ومخالفة للسنة عند الامام ابي حنيفة  
وفي الاشباه انه ياتى وفي غير يستحق العقوبة وفي ثمة قال في البدائع قال  
مشايخنا انه قال ان الاتمام رخصة فهو مخطئ على اصلنا ونخص ما تحررنا عن  
المسلمين بتركيد المقاتل والمحاصر وان نزلوا في البيوت وكانت الشوكة والقوة  
لهم بصلوة الفرض الرباعي ركعتيه وان مكثوا سنيّا حتى المستوطنون نقلها  
حيث لم يستطيعوا المقام ثم بلا اعانة من غيرهم فانهم في حكم المسافر وان  
كانوا مقيمين صوري وفي ثمة هذا المقام فوايد لا بأس بذكر المهم منها هنا  
ليكون المسلمين ثمة على بصيرة في حكمها منها ترخيص المسح على الخفين ثلاثاً  
ابام وليا اليها وان غلب عليه فهو افضل في الصحيح مع اعتقاد جواز المسح



7  
ومنها من ينص الفطر في رمضان فلو افاضل اذا لم يقدر  
ومنها عدم افتراض الجمعة وان كان في يوم الجمعة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
عن فرض الظهر وان كان في يوم الجمعة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
قول اجتنب في الجمعة في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
بهم ولو كان شرط صحتها في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
به مع انهم يفتقدون في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان  
وان صلوا في محل يصح فيه الجمعة صحت منهم ومنها عدم اجاب الاضحية على  
كانت تجب عليه وان فعلها بثواب عليه وليكن هذا اخر الكلام لانه كاف في  
بيان المرام على يد افقر الوري عمر بن يوسف الشهد بالانغا في اخر شهر  
المصطفى صلى عليه ربنا وشرقا وسائر الانبياء اذ هم يفتقدون والروا صحة  
والهم من هم يفتقدون في سنة خمس وسبعين بعد الالف